

الإمارات تدعم تحالف الموانئ العالمية للهيدروجين



السعي لتحسين جودة الحياة انسجاماً مع مبادرة الحياد المناخي 2050

سهيل المزروعى: تبادل المعارف والخبرات مع الدول والمؤسسات البحرية

شريف العلماء: تعزيز الاستثمارات لضمان تلبية الطلب على الطاقة

حصه آل مالك: مساعدة قطاع الشحن على الحد من انبعاثات أكاسيد الكبريت

«دبي: الخليج»

تعمل وزارة الطاقة والبنية التحتية في دولة الإمارات، على تمكين التحول في الطاقة بالدولة من خلال تبني الاستدامة في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع البحري. وقد رسخت الدولة مكانتها الريادية بين أفضل المراكز البحرية في العالم

من خلال تبني الممارسات والقرارات والتشريعات التي أسهمت في تطوير القطاع وتعزيز معايير السلامة البحرية، إضافة إلى حماية البيئة البحرية على مستوى العالم. ولتسريع تبني الهيدروجين منخفض الكربون، تدعم دولة الإمارات بموانئها الرائدة، تحالف الموانئ العالمية للهيدروجين، أول منتدى عالمي يجمع ممثلين عن الموانئ وصناع القرار من الحكومات والمعنيين في القطاع البحري، لمناقشة تبني استخدام تقنيات ووقود الهيدروجين

دعم الأجندة الوطنية

أعلنت دولة الإمارات، ممثلة بوزارة الطاقة والبنية التحتية، مؤخراً خارطة طريق تحقيق الريادة في مجال الهيدروجين، وهي خطة وطنية شاملة تهدف إلى دعم الصناعات المحلية منخفضة الكربون، والمساهمة في تحقيق الحياد المناخي وتعزيز مكانة الدولة كمصدر للهيدروجين، كما أعلنت دولة الإمارات المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي 2050، والتي تمثل محركاً وطنياً يهدف إلى خفض الانبعاثات والحياد المناخي بحلول 2050، ما يجعل الإمارات أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعلن عن هدفها لتحقيق الحياد المناخي، وانسجاماً مع هذه المبادرة، وأهداف المنظمة البحرية الدولية لإزالة الكربون من القطاع البحري بحلول عام 2030، إضافة إلى أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 تهدف وزارة الطاقة والبنية التحتية إلى تحسين جودة الحياة في الدولة، وبصفتها أحد أعضاء التحالف الذي سيعزز حوار السياسات والتعاون في المشاريع، تأمل الوزارة أن تسهم في تسريع التقدم في هذا الصدد. تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الحياد المناخي، أعلنت مؤخراً الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في عام «COP 28» بشأن تغير المناخ رسمياً عن استضافة دولة الإمارات الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر دول 2023، لتنتقل بذلك الدولة نحو قيادة مرحلة جديدة من التعاون الدولي و«العمل المناخي الجماعي» من أجل إحراز تقدم ملحوظ في مواجهة هذا التحدي والسعي إلى الاستفادة من الفرص المتاحة مروراً لتحقيق التنمية المستدامة التي تنشدها المجتمعات كافة وتشكل الأساس لحماية مستقبل الأجيال القادمة

تصدير الهيدروجين

وقال سهيل محمد المزروعى، وزير الطاقة والبنية التحتية: «لطالما كانت دولة الإمارات مساهماً رئيساً في جهود الاستدامة العالمية، وخلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير أطلقت الدولة خارطة طريق الإمارات للهيدروجين، لتكون الدولة بذلك من الرواد في مجال COP26 (COP26) المناخ الهيدروجين منخفض الكربون، ومن المتوقع أن يلعب الهيدروجين دوراً مهماً في الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050، إضافة إلى دعم دول العالم من خلال تصدير الهيدروجين. ونحن ملتزمون بمسؤوليتنا عبر المشاركة في العديد من منصات الاستدامة المعروفة لتبادل المعارف والخبرات مع الدول والمؤسسات البحرية بشأن أفضل الممارسات، مع دعم المناقشات الفنية والقانونية في المنظمة البحرية الدولية عبر تقديم مقترحات تهدف إلى تعزيز القوانين واللوائح المتعلقة بالحفاظ على البيئة البحرية. وتعد مشاركتنا مع التحالف إحدى المساعي التي تدعم استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 التي تستهدف مزيجاً من مصادر الطاقة المتجددة والمنخفضة الكربون لضمان تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية».

الطاقة النظيفة

وقال شريف العلماء، وكيل وزارة الطاقة والبنية التحتية لشؤون الطاقة والبتترول: «تخطط دولة الإمارات لتعزيز استثماراتها حتى عام 2050 لضمان تلبية الطلب على الطاقة، وتوفير 50 في المئة من الطاقة النظيفة ضمن مزيج الطاقة، ويعد الهيدروجين أحد مكونات هذه الاستراتيجية. ويتوسع اقتصاد الهيدروجين في دولة الإمارات حالياً عبر مشاريع ضخمة تشمل العديد من الموانئ الرائدة في الدولة. ومن بين المشاريع الرائدة التي تنفذها شركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» و«موانئ أبوظبي»، مشروع الأمونيا الخضراء لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتحويله إلى أمونيا سائلة لتستخدم كوقود للسفن المعدلة، وكذلك لتصديرها، وستبلغ طاقته الإنتاجية 2 جيجاوات، إضافة إلى الجهود الأخرى التي تقوم بها موانئ الدولة لتعزيز مكانة الإمارات كمركز بحري تنافسي رئيسي».

تعزيز القدرات البحرية

الصورة



من خلال عضويتها في مجلس المنظمة البحرية الدولية، لعبت دولة الإمارات دوراً فاعلاً خلال الدورتين السابقتين والحالية، ونجحت في إدخال تعديلات جوهرية على الكثير من القرارات المتعلقة بحماية البيئة، وتواصل العمل مع الدول الأعضاء للارتقاء بالقطاع البحري العالمي وصناعة النقل البحري من خلال الإسهام الجماعي في مهمة المنظمة البحرية الدولية المتمثلة في تحقيق سلامة النقل البحري في محيطات نظيفة.

وقالت المهندسة حصة آل مالك، مستشار وزير الطاقة والبنية التحتية لشؤون النقل البحري: «اجتمع قادة الحكومات من مختلف دول العالم مؤخراً في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن هدف تسريع العمل نحو تحقيق أهداف اتفاقية باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير (COP26) تغير المناخ، ومع التوقعات التي تشير إلى زيادة الانبعاثات من قطاع النقل البحري بشكل كبير خلال السنوات القليلة المقبلة؛ من الضروري اتخاذ إجراءات فورية في هذا الشأن. وتسهم دولة الإمارات بشكل كبير في حماية البيئة البحرية ومساعدة قطاع الشحن على الامتثال لتشريعات المنظمة البحرية الدولية في الحد من انبعاثات أكاسيد الكبريت، وعبر توفير إمدادات الوقود الجديد منخفض الكبريت، وبأسعار مجدية. ومن شأن التحالف أن يدعم جهودنا من خلال توفير والشركاء (H2I) منصة لمشاركة التحديات في السياسات، وعرض الفرص والتوصيات لأعضاء مبادرة الهيدروجين والجهات المعنية الأخرى لتوسيع نطاق إنتاج الهيدروجين النظيف، بما يمكننا من معالجة القضايا البحرية الأوسع بطريقة شاملة ومتوازنة ومتكاملة، إضافة إلى دعم المجتمع البحري الدولي في إطار المنظمة البحرية الدولية. ومن خلال عضوية دولة الإمارات في المنظمة البحرية الدولية، سواصل المساهمة في تطوير الاستراتيجيات والسياسات.» والاتفاقيات ووضع المعايير لتنظيم القطاع البحري وتبسيط الإجراءات وتسهيل الحصول على الخدمات

المشاركة الإيجابية

كمساهم فاعل في أنشطة المنظمة البحرية الدولية، تحرص دولة الإمارات على المشاركة الإيجابية والفعالة في جميع

أعمال الجمعية والمجلس واللجان الفنية الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل ذات الصلة. وقد أسهمت دولة الإمارات في الأعمال الهادفة إلى إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الأولى للمنظمة البحرية الدولية بشأن الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من السفن وتواصل دعمها لتطوير خطة إجراءات المتابعة والدراسة الرابعة للمنظمة البحرية الدولية بشأن غازات الدفيئة، ونتيجة لجهودها الحثيثة، تم انتخاب دولة الإمارات لعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية في الفئة (ب) عام 2017، وتمت إعادة انتخابها في عام 2019 و2021، لتواصل دورها الفاعل في تعزيز التشريعات واللوائح البحرية بما يخدم قطاع الشحن البحري والتجارة الدولية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.